الإنفاق الصيني

موظفان في شركة لبيع ألعاب الأطفال بالجملة في مقصورتين مكتبيتين في سوق يبوو للسلع الأولية الصغيرة في الصين.

يجب أن تعطي الصين دفعة أكبر لإنفاق الأسر المعيشية حتى يكون نموها أكثر شمولا للجميع

ستيفن بارنيت وألا ميرفودا ومالهار نابار

اختبار مفاجئ. ما هو البلد الذي أسهم في عام ٢٠١١ بالقدر الأكبر في نمو الاستهلاك العالمي؟ الإجابة: الصين. نعم، فالاقتصاد الذي يعتبر الجميع تقريبا أن الاستهلاك فيه أقل من اللازم أسهم في نمو الاستهلاك العالمي في العام الماضي بدرجة أكبر من إسهام البلد المعروف تقليديا بكونه في طليعة المستهلكين، الولايات المتحدة (راجع الرسم البياني ١).

وذلك تطور مدهش. ولكن هل يكفي لطمأنة الذين يشددون منذ فترة طويلة على أن الصين ينبغي أن تزيد استهلاكها حتى يكون نموها الملحوظ شاملا للجميع بحق — وهو ما من شأنه أيضا أن يضع الاقتصاد العالمي على مسار توسع أكثر استقرارا وقابلية للاستمرار؟

استهلاك منخفض لفترة طويلة

الإجابة المختصرة هي لا. فلا تزال هناك وجاهة فيما يقوله القلقون. فاستهلاك الأسر المعيشية — المحرك النهائي للنمو القادر على الاستمرار ذاتيا — لا يزال منخفضا كحصة في إجمالي الناتج المحلي للصين (راجع الرسم البياني ٢). ولا تزال نسبة الصين أقل بكثير من نسبة بلدان مماثلة لها في مستوى الدخل ونسبة اقتصادات آسيوية أخرى. وهي أيضا منخفضة نسبة إلى التجربة التاريخية للاقتصادات الأخرى سريعة النمو، مثل كوريا واليابان، حيث تراجع الاستهلاك كحصة في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترات الأولى من سنوات نموهم الإعجازية. إلا أن المختلف في حالة الصين هو أن استهلاك الأسر المعيشية كحصة في الاقتصاد الوطني كان منخفضا نسبيا بدايةً، واستمر في التراجع إلى مستويات أدنى (راجع الرسم البياني ٣).

ومن ثم فإن مساهمة الصين الكبيرة في نمو الاستهلاك العالمي تنشأ عن سرعة نمو اقتصادها المجمل بوتيرة أسرع من الاقتصادات الكبرى الأخرى، التي لا تزال تعمل على معالجة التجاوزات التي اتسمت بها

الرسم البياني ١

البرج الأطول

في العام الماضي، نما الاستهلاك بدرجة أكبر في الصين من نموه في أي اقتصاد كبير آخر.

(استهلاك الأسر المعيشية، بتريليونات الدولارات، ٢٠١١)

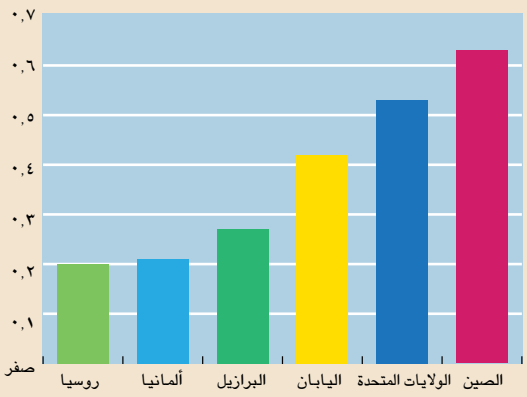

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: القيم محولة بالقيمة الدولارية باستخدام سعر صرف لمتوسط الفترة.

مرحلة النهم السابق لوقوع الأزمة المالية، وليس من زيادة استهلاك الأسر المعيشية في الصين كحصة في اقتصادها هي ذاتها.

ويمكن أن يعزى جزء كبير من انخفاض نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى تراجع دخل الأسر المعيشية المتاح للإنفاق كحصة في إجمالي الناتج المحلي (Aziz and Cui, 2007). فمع تحول الاقتصاد إلى الزيادة في كثافة استخدام رأس المال خلال فترة النمو السريع، ارتفعت أرباح الشركات وانخفض دخل الأسر المعيشية المتاح للإنفاق كحصة في إجمالي الناتج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن بعض خصائص اقتصاد الصين تفسر بشكل جيد انخفاض نسبة الاستهلاك، بما في ذلك الانخفاض النسبي في مستوى تطور قطاع الخدمات، وتخلف القطاع المالي، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية عنها في الاقتصادات الأخرى (Guo and N'Diaye, 2010).

التصرف المضمون

ويبين تراجع الاستهلاك أيضا ارتفع معدلات ادخار الأسر المعيشية. ففي منتصف التسعينات، بلغ معدل ادخار الأسر المعيشية في المناطق الحضرية مستوى أقل من ٢٠٪ من الدخل المتاح للإنفاق. وفي العام الماضي لامس مستوى ٣٠٪. أما معدل ادخار الأسر المعيشية في المناطق الريفية فارتفع على مدى هذه الفترة أيضا، وإن كان بدرجة أقل من ارتفاع معدله في المناطق الحضرية (راجع الرسم البياني ٤).

وما الذي يفسر هذا الارتفاع في معدلات الادخار. توجد عدة أبعاد لهذه الظاهرة. فأولا، أثرت الدوافع التحوطية في قرارات الادخار (Barnett and Brooks, 2010). ومنذ نهاية التسعينات، تحملت الأسر المعيشية عبئا أكبر من نفقات التعليم والصحة مع قيام الدولة بتفكيك نظام الرعاية الاجتماعية المعروف باسم "وعاء الأرز الحديدي". ومع إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، تقلصت الخدمات العامة التي دأبت هذه الكيانات على توفيرها وتمويلها. وكان لهذه التغيرات العميقة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية تأثير كبير على الأسر المعيشية بكافة أعمارها. فزادت مدخرات الأسر المعيشية الشابة لتمويل نفقات التعليم لأبنائها، بينما زادت الأسر المعيشية الأكبر سنا مدخراتها لتوفير هامش أمان يقيها من نفقات الرعاية الطبية التي قد تتحملها ومن انخفاض مزايا التقاعد (Chamon and Prasad, 2010; Chamon, Liu, and Prasad, 2010).

وكانت خصخصة مخزون المساكن في المناطق الحضرية تطورا مهما آخر حدث في التسعينات. فقد نمت ظاهرة تملك المنازل في المناطق الحضرية بوتيرة سريعة منذ نقل مخزون المساكن الأولي إلى الملكية الخاصة للمقيمين في المناطق الحضرية. ولا تزال المدخرات الشخصية تمول جزءا كبيرا من مشتريات المنازل. ومع تطلع الأسر الشابة إلى امتلاك مسكن، زادت معدلات ادخارها (Chamon and Prasad, 2010).

وأخيرا، فقد دأبت الأسر المعيشية الصينية في السنوات الأخيرة على اتخاذ قرارات الإنفاق والادخار في بيئة يحددها التغير السريع. وأدت إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي والتغيرات في فرص العمل والأهداف الجديدة المتعلقة بالمساكن – جميعها إلى التأثير على الطريقة التي تتخذ بها الأسر المعيشية قراراتها. فمع افتقار الأسر المعيشية إلى فرص كافية للحصول على قروض استهلاكية أو تأمينات تساعدها على تمهيد مشترياتها وحمايتها من الخسائر المالية الكبيرة، لجأت هذه الأسر إلى التأمين الذاتي، حيث تمثل مدخراتها هامش أمان يقيها من تراجع الدخل أو تدهور الصحة مستقبلا. ويؤدي انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات إلى حفز الأسر المعيشية على زيادة الادخار بدرجة أعلى حتى لبناء هامش الأمان المذكور وبلوغ غاياتها الادخارية. ولذلك أدى تراجع أسعار الفائدة الحقيقية على المدخرات في العقد الماضي إلى زيادة معدلات ادخار الأسر المعيشية في المناطق الحضرية (Nabar, 2011).

تحول مسار الاتجاه العام

تتيح لنا حقيقة أن الصين كانت أكبر مساهم في نمو الاستهلاك العالمي في عام ٢٠١١ أن نلقي نظرة سريعة على احتمال أن يكون استهلاك الصين مصدرا مهما للطلب النهائي العالمي. ولكن حتى يحدث ذلك بطريقة دائمة تتوفر لها مقومات البقاء ذاتيا، يتعين أن تجد الصين سبلا لتعجيل وتيرة تحولها باتجاه النمو القائم على الاستهلاك.

الرسم البياني ٢

لاعب ركن

متوسط الاستهلاك الخاص في الصين منخفض مقارنة باقتصادات مماثلة في مستوى الدخل.

(الاستهلاك الخاص، ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٧–٢٠١١)

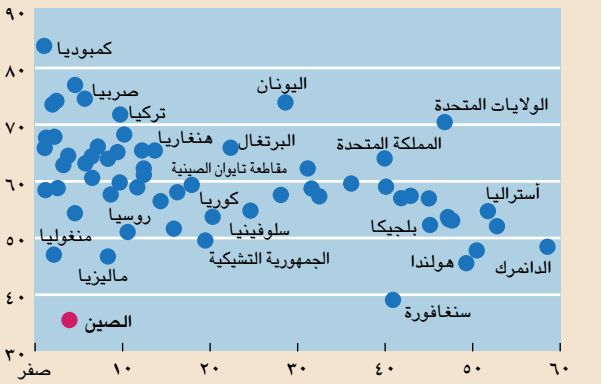

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بآلاف الدولارات

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: تستخدم متوسطات خمس سنوات لتحييد آثار الدورات الاقتصادية.

الرسم البياني ٣

منخفض وأكثر انخفاضا

استهلاك الصين منخفض حتى عن استهلاك الاقتصادات الأخرى سريعة النمو التي انخفض استهلاكها أيضا كحصة في إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات نموها الإعجازية.

(استهلاك الأسر المعيشية، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

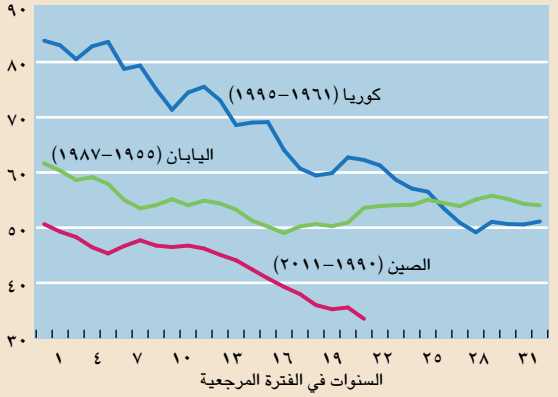

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الرسم البياني ٤

الادخار

دأبت الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية على ادخار جزء أكبر من دخلها بينما تحسنت آفاقها الاقتصادية بسرعة

(٪ من الدخل المتاح للإنفاق)

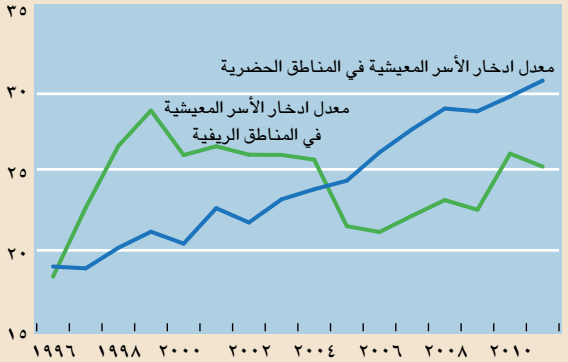

المصادر: المركز الوطني للإحصاء في الصين؛ ومسوح دخل وإنفاق الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٥

في الخلف

نما الاستهلاك في الصين، ولكن ليس بنفس سرعة وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي.

(معدل النمو الحقيقي، بالقيمة الحقيقية)

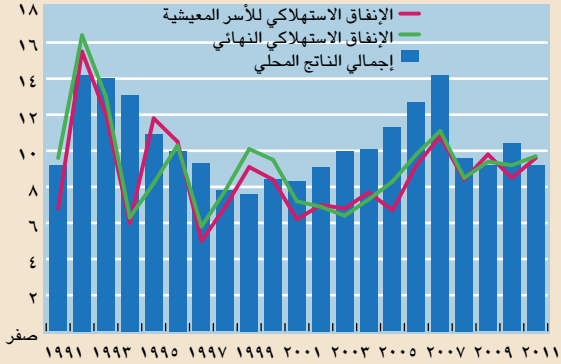

المصادر: CEIC Data Co., Ltd؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

والخبر الجيد هو أن الاستهلاك ينمو في الوقت الحالي بالفعل بوتيرة سريعة في الصين — وهي حقيقة حاسمة ولكن غالبا ما يتم تجاهلها. فقد زاد الإنفاق الحقيقي على الاستهلاك النهائي منذ عام ١٩٩٥ بوتيرة سنوية متوسطها نحو ٨,٥٠٪ (راجع الرسم البياني ٥). ويمثل ذلك سجلا مثيرا للإعجاب جديرا بالحسد، ولكن يتصادف أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ في المتوسط نسبة تثير دهشة أكبر هي ١٠٪. وينمو الاستهلاك حاليا بوتيرة سريعة، ولكن ليس بنفس سرعة وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي. ويتواكب نمو الاستهلاك السريع مع نجاح

والخبر الجيد هو أن الاستهلاك ينمو في الوقت الحالي بالفعل بوتيرة سريعة في الصين — وهي حقيقة حاسمة ولكن غالبا ما يتم تجاهلها.

الصين في الحد من الفقر — بأكثر من ٤٠٠ مليون شخص منذ عام ١٩٩٢ — وإعطاء دفعة لمستويات المعيشة.

ولكن لا يزال المطلوب بذل جهد أكبر. فحتى تتحرك الصين بشكل حاسم باتجاه النمو القائم على الاستهلاك يتعين إحراز تقدم في الجبهات التالية:

- **إعطاء دفعة لدخل الأسر المعيشية** وذلك بخفض الحواجز التي تعوق الدخول إلى وظائف قطاعات الخدمات كثيفة الاستخدام للعمالة؛ وتعجيل وتيرة الإصلاح المالي لزيادة العوائد على المدخرات؛ والحد من الحوافز المطروحة لتقصي النمو كثيف الاستخدام لرأسمال برفع تكلفة رأس المال وإصلاح تسعير الطاقة والمياه والأراضي والتلوث.
- **تحسين شبكة الأمان الاجتماعي** والحد من الدوافع التحوطية بتوسيع مظلة التأمين العام على الصحة لتغطية الأمراض المزمنة والمستعصية، وتعزيز نظام معاشات التقاعد (لا سيما تحسين إمكانية النقل).
- **خفض الحاجة إلى مراكمة المدخرات** بزيادة وتحسين فرص الحصول على التمويل العقاري وخفض ضغوط المضاربة، حتى تكون أسعار المساكن أقرب إلى المتناول.

وتتسق هذه الإصلاحات مع الخطة الخمسية الثانية عشرة للصين. وإذا طبقت هذه الإصلاحات بجد، يمكن أن تنجح الصين في التحول إلى اقتصاد يدفعه الاستهلاك الخاص. ومن شأن ذلك أن يساعد على تأمين نمو قابل للاستمرار وشامل للجميع في الصين، ويسهم بدوره في تحقيق نمو عالمي قوي ومتوازن. وتلك بلا شك هي الإجابة الصحيحة للصين والاقتصاد العالمي. ■

ستيفين بارنيت رئيس قسم، وألا ميرفودا موظفة بحوث، ومالهار نابار اقتصادي، وجميعهم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Aziz, Jahangir, and Li Cui, 2007, "Explaining China's Low Consumption: The Neglected Role of Household Income," IMF Working Paper 07/181 (Washington: International Monetary Fund).

Barnett, Steven, and Ray Brooks, 2010, "China: Does Government Health and Education Spending Boost Consumption?" IMF Working Paper 10/16 (Washington: International Monetary Fund).

Chamon, Marcos, Kai Liu, and Eswar Prasad, 2010, "Income Uncertainty and Household Savings in China," IMF Working Paper 10/289 (Washington: International Monetary Fund).

Chamon, Marcos, and Eswar Prasad, 2010, "Why Are Saving Rates of Urban Households in China Rising?" American Economic Journal: Macroeconomics*, Vol. 2, No. 1, pp. 93–130.*

Guo, Kai, and Papa N'Diaye, 2010, "Determinants of China's Private Consumption: An International Perspective," IMF Working Paper 10/93 (Washington: International Monetary Fund).

Nabar, Malhar, 2011, "Targets, Interest Rates, and Household Saving in Urban China," IMF Working Paper 11/223 (Washington: International Monetary Fund).